لبنان: الأزمة الحكومية والدويلة الكتائبية

التطورات التي حصلت على الساحة اللبنانية منذ ما سمي بـ « حركة السابع من تموز » ، جعلت الأنظار تتجه نحو لبنان ، على الصعيدين العربي والعالمي . وثمة شعور لدى المراقبين ، في أكثر من عاصمة أوروبية ، بأن الأحداث الجارية في لبنان تنبىء بتحولات معينة تتعدى إطار لبنان وحدوده .

وإذا تركنا جانباً الترابط القائم بين أحداث لبنان والقضية الفلسطينية : هذا الترابط الذي يشتد ، أكثر فأكثر ، رغم المحاولات الساذجة الرامية لإيجاد « فصل » مصطنع بين القضيتين ، يمكن القول أننا نشهد ، في مناطق لبنان المختلفة ، بداية لتحول نوعي في المشروع الصهيوني الذي تنفذه « الجبهة اللبنانية » : هذه الجبهة التي لم يبق منها حالياً ، على الصعيد العسكري ، سوى حزب الكتائب ، وهذا الاستئثار بالسيطرة على « الشارع المسيحي » هو أحد جوانب التحول الذي نقصده .

وقبل الدخول في المعلومات المتوفرة عن آفاق تطور المشروع الانعزالي بعد القضاء على مواقع السيد كميل شمعون العسكرية ، لا بد من إلقاء نظرة على الأزمة الحكومية التي أعقبت قبول استقالة الرئيس سليم الحص وحكومته وبدء الإستشارات الرامية لتأليف حكومة جديدة . والأزمة المذكورة تمثل أهمية كبيرة ، بالضبط لأن فترة الفراغ الحكومي التي كادت تتحول إلى أزمة حكم شاملة ، هي الفترة التي إنتقل فيها مشروع التقسيم إلى المرحلة التي يمكن تسميتها بما قبل النهائية .

ويستفاد من تحليل عدد من الخبراء في السياسة اللبنانية ، ان مسارعة الرئيس سركيس الى قبول إستقالة الحص التي كانت قد قدّمت منذ شهر حزيران ، إثر « عملية ٧ تموز » التي جرت في المنطقة الشرقية والسواحل الشمالية ضد « الوطنيين الأحرار » بأيام قليلة ، إنما تدخل في إطار لعبة متكاملة ، كان الحكم يظن أنها اللعبة « الديمقراطية » التي تتيح لرئيس الجمهورية أن يكمل ولايته ، بأقل قدر من التضحية ، وإذا بالواقع يبين أن المستفيد الأساسي من هذه الأزمة التي فتحها الحكم هو حزب الكتائب ، على الصعيدين السياسي والميداني .

لقد جاءت الأزمة الوزارية في اللحظة التي كان يتكون فيها شبه إجماع وطني وشعبي على ضرورة مواجهة خطر الهيمنة الكتائبية المدعومة من العدو الإسرائيلي : وهي اللحظة التي كانت فيها أوسع الهيئات والشخصيات والتيارات السياسية والدينية والحزبية والإجتماعية تعقد اللقاءات ، وتقيم الإجتماعات داعية إلى إنقاذ الوطن من التقسيم وإنقاذ السلطة الشرعية من « شرعية » الدولة الكتائبية « العتيدة » .

والذي حصل هو أن المراجع العليا في السلطة إعتبرت أن ما حدث في المنطقة الشرقية من عمليات ومجازر ، إنما هو دافع جديد للإنطلاق نحو تغيير الحكومة والمجيء بحكومة تضم القوى السياسية والعسكرية المتصارعة في